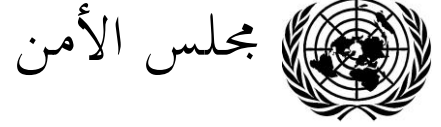


Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

أكتب لكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

وإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، وإلى رسائلتي السابقة الموجهة إلى المجلس المؤرخة ١ و ٢٨ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والمتعلقة بسقوط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH17، يشرفني أن أوافيكم بآخر المعلومات عن الخطوات التي اتخذتها هولندا، منذ رسالتي السابقة، فيما يتعلق بالجهود المبذولة لإعادة إلى الوطن والانتشال والتحقيق التقني وعملية المساءلة.

الإعادة إلى الوطن والانتشال

بعد اتخاذ القرار في ٦ آب/أغسطس بتعليق عمليات الانتشال بسبب الحالة الأمنية المضطربة في منطقة الحادث، حافظت هولندا على اتصالات يومية مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا طوال أشهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، سعياً لتأمين وصولها من جديد إلى موقع تحطم الطائرة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وبوساطة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شاركت الأطراف المحلية في عمليات البحث عن الرفات والممتلكات الشخصية وحطام الطائرة وانتشالها.

ووصلت آخر الرحلات الجوية التي تحمل رفات الضحايا وممتلكات شخصية إلى مطار أيندهوفن يوم الجمعة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونقل رفات الضحايا إلى قاعدة هيلفرسوم العسكرية التي تجري فيها عمليات التعرف على هوية الجثث. وجرى التعرف حتى الآن على هوية ٢٩٤ من ضحايا الحادث البالغ عددهم ٢٩٨ ضحية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171214 171214 14-67394 (A)



التحقيق التقني الدولي في أسباب الحادث

كنت قد أملتُ إلى المجلس، طي رسالتي السابقة، نسخة من التقرير الأولي الصادر عن المجلس الهولندي المستقل المعني بالسلامة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد خلص التحقيق التقني إلى جملة أمور، من بينها أن الضرر المشاهد في الجزء الأمامي من الطائرة يبين على ما يبدو أن عددا كبيرا من الأجسام ذات الطاقة المرتفعة قد اخترقت جسم الطائرة من الخارج.

وتحقيقا لأغراض التحقيق الذي يجريه المجلس الهولندي المعني بالسلامة، جرى انتشار قطع من الحطام ذات الأهمية بالنسبة للتحقيق من موقع الحادث في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتمت عملية الانتشار تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبموافقة جميع الأطراف المعنية وبالتعاون معها، بما فيها أجهزة الطوارئ المحلية. ونُقل الحطام إلى قاعدة غيلزي - رايخن الجوية في هولندا، حيث سيتسنى لخبراء دوليين من أستراليا والاتحاد الروسي وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وإيطاليا وفرنسا وماليزيا فحصه بالتعاون مع المجلس الهولندي المعني بالسلامة. أما الجزء المتبقي من الحطام، وهو غير ذي قيمة بالنسبة للتحقيق، فقد قامت أجهزة الطوارئ المحلية بجمعه وسيتم تخزينه في موقع مركزي.

وأود أنؤكد مجددا أن استقاء نتائج بشأن أسباب الحادث ليس ممكنا ولن يكون ممكنا قبل إتمام التحقيقات. ويتطلع المجلس الهولندي المعني بالسلامة إلى تقديم تقريره العلني النهائي في منتصف عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تلتزم هولندا بالقرار الصادر عن مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الذي تضمن جملة أمور، من بينها حث هولندا على مواصلة واستكمال التحقيق الدولي المستقل بدعم من الدول والمنظمات المعنية الأخرى.

المساءلة

يهدف التحقيق الفني المستقل إلى تحديد الظروف المحيطة بالحادث، لا إثبات الجرم. فإثبات الجرم يدخل في نطاق التحقيقات الجنائية التي تقوم بها مختلف البلدان ذات السلطة القضائية. ووفقا للمعمول به في التحقيقات الجنائية الدولية، يتولى فريق مشترك للتحقيق تنسيق هذه الجهود، وقد شكل هذا الفريق في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤. ويضم الفريق في عضويته كل من أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وهولندا؛ كما قبلت ماليزيا الدعوة للانضمام إلى الفريق. ويتعاون الفريق بصورة وثيقة مع البلدان الأخرى المعنية.

وستستغرق هذه التحقيقات الجنائية الكثير من الوقت، نظرا لاتساع نطاق القضية وتعقيدها، ناهيك عن بعدها الدولي. وقد ذكر المدعي العام الهولندي المستقل أن التقدم جار، وأن الهدف المتوخى هو إتمام التحقيق في أقرب موعد ممكن. وتعتمد الحكومة الهولندية الامتناع عن إصدار أي تكهنات أو توجيه أي اتهامات بشأن المسؤولية القانونية عن سقوط طائرة الرحلة MH17.

سبل المضي قدماً

بالرغم من التقدم الكبير المحرز في إعادة رفات الضحايا وممتلكاتهم الشخصية إلى أوطانهم وانتشال حطام الطائرة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه في موقع الحادث. ويشار على وجه التحديد إلى عدد مما يسمى بمواقع الاحتراق التي تستدعي إجراء المزيد من التحقيق فيها، حالما تسمح الظروف الجوية والحالة الأمنية بذلك. لذا فإن هولندا تعتزم العودة إلى موقع الحادث في أقرب وقت ممكن.

وهولندا، إذ تعرب عن امتنانها لما تلقتته من مساعدة حتى الآن، تود أن تكرر نداءها إلى جميع الدول والجهات الفاعلة المعنية بأن تتعاون من أجل ضمان الوصول على نحو مأمون إلى موقع الحادث لكي يتسنى إتمام العمل الميداني. وتدعو هولندا جميع الأطراف إلى التعاون مع أي طلبات قد تردها لتقديم المساعدة، توخياً لتيسير التحقيق التقني والتحقيق الجنائي الدولي.

وترحب هولندا بالدعم المتواصل الذي يقدمه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتدعو جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة إلى التعاون مع التحقيق الدولي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤).

واسمحوا لي ختاماً أنؤكد لكم أن هولندا لا تدخر جهداً للاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بتنسيق جميع الجهود الدولية للانتشال والإعادة إلى الوطن، وتنسيق التحقيق التقني المستقل وعملية المساءلة الجنائية. وستبقي هولندا المجلس على علم بانتظام بأي تطورات جديدة فور حدوثها.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كارل يان غوستاف فان أوستيروم

الممثل الدائم